

طبيعة الوجود الروسي في البحر الأحمر

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المشارك-

جامعة بحري

د. ريم محمد موسى حبيب الله

مستخلص :

يعتبر البحر الأحمر من أهم الممرات المائية الدولية نظراً لموقعه الاستراتيجي المميز، وتشهد المنطقة تنافساً دولياً وإقليمياً من أجل استثمار موقعه عسكرياً وسياسياً لحماية مصالح هذه القوى المتنافسة، ويعكس هذا التنافس أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية والجيوسياسية. ناقشت الدراسة الدور الاستراتيجي الروسي في منطقة البحر الأحمر بتسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، وهدفت إلى التعرف على الدوافع التي كانت وراء الوجود الروسي في المنطقة وبالتالي معرفة الوسائل التي تعضد ذلك الوجود في منطقة البحر الأحمر الإقليمية، وكذلك التحديات التي تواجه روسيا في استعادة دورها على المسرح الدولي من جديد بما في ذلك وجودها في منطقة البحر الأحمر، وطرحت الدراسة سؤالاً رئيساً يتمثل في: ما هي الدوافع والمبررات وراء الوجود الروسي في منطقة البحر الأحمر، في وجود فرضية أساسية، مفادها أن الوجود الروسي في منطقة البحر الأحمر يأتي في سبيل استعادة الدور الروسي على المسرح الدولي من جديد، ويدعم ذلك العلاقات الثنائية التعاونية المتميزة في كافة المجالات مع دول المنطقة، اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لاستقراء الأحداث التاريخية وكذلك المنهج الوصفي التحليلي وفقاً لمتطلبات منهجية البحث العلمي.

Abstract:

The Red Sea is considered one of the most important international waterways due to its distinctive strategic location, and the region is witnessing international and regional competition in order to exploit its military and political position to protect the interests of these competing forces. The study discussed the Russian strategic role in the Red Sea region by focusing on the strategic importance of the Red Sea, and it aimed to identify the motives that were behind the Russian presence in the region and to know the means to achieve that presence in the Red Sea region, as well as the challenges that Russia faces in regaining its role on the stage.

Including its presence in the Red Sea region, The study raised a major question: What are the motives and justifications behind the Russian presence in the Red Sea region?, and there is a basic hypothesis that the Russian presence in the Red Sea region comes in order to restore the Russian role on the international stage, and this supports the distinguished bilateral cooperative relations in all fields with the countries of the region The researcher relied on the historical method to extrapolate the historical events as well as the descriptive and analytical method according to the requirements of the scientific research methodology.

مقدمة :

تعتبر منطقة البحر الأحمر نظاماً فرعياً يتصف بخصائص جغرافية وسلوكية فريدة. تتكون المنطقة من مجموعة دول في قارتي آسيا وإفريقيا، حيث يقوم تصرف هذه الدول بالنسبة للبحر الأحمر على أساس مصالحها الجيوبوليتيكية في المقام الأول، ويحكم الصراع غالبية سلوك دول المنطقة بين مصالحها ومصالح الدول الأخرى، وقد يشمل تفاعل الصراع بين مصالح الأطراف أطرافاً دولية مما يضيف على، الصراع في البحر الأحمر طابعاً داخلياً وخارجياً وبالتالي يكون الصراع إقليمياً ودولياً على حد سواء.

ويقع البحر الأحمر ما بين خطي الطول 32 و 44 شرقي خط غرينتش، وما بين خطي العرض 12 و 30 شمالي خط الاستواء، وتكمن الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر الأحمر في مكونات موارد الدول المشاطئه لمياهه، كما تكمن الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في موقعه الجغرافي الوسيط كرابط ما بين المحيط الهندي وبحر العرب من الجهة الجنوبية والبحر الأبيض المتوسط من الجهة الشمالية عبر قناة السويس التي تشكل بدورها بعداً استراتيجياً ذا أهمية بالغة في المنطقة.

وبحكم الموقع الجيوبوليتيكي والاستراتيجي الذي تتمتع به منطقة البحر الأحمر ظلت المنطقة مسرحاً للصراعات الإقليمية والدولية، منها ما هو ذو رواسب تاريخية وما زال قائماً، ومنها ما هو وليد عصرنا الحاضر، وقد دابت الدول الكبرى منذ القرن التاسع عشر على إذكاء نار الصراع في البحر الأحمر خاصة منذ افتتاح قناة السويس في العام 1869 حيث اكتسبت منطقة البحر الأحمر أهمية بالغة دفعت الدول الكبرى والاستعمارية إلى احتلال المنطقة والتأثير على مصيرها، ومنذ مطلع الخمسينيات دخلت الدولتان العظميان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أيام القطبية الثنائية إلى المنطقة بدعوة من بعض دولها عن طريق تقديم المعونات وعقد الاتفاقيات التجارية، وكانت سياسات الدول الكبرى تعمل على محاولة للسيطرة وبسط النفوذ.

وفي الوقت الراهن تحاول روسيا التي خلفت الاتحاد السوفيتي بعد نهاية الحرب الباردة أن تعيد دورها مرة أخرى على المسرح الدولي باعتبارها إحدى القوى الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية لكي تحافظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتعتبر منطقة البحر الأحمر الإقليمية مهمة جداً في

السياسة الروسية الخارجية نسبة للموقع الاستراتيجي الممتاز الذي يساعد على بسط النفوذ وحماية المصالح الروسية الاستراتيجية، لذلك تعمل روسيا في الوقت الراهن على تواجدتها في المنطقة عن طريق العلاقات الثنائية التعاونية المتميزة في كافة المجالات مع دول المنطقة وإقامة القواعد العسكرية، حيث تعتبر مسألة الحصول على قواعد ومنافذ في المياه الدافئة مطلباً حيوياً في السياسة الخارجية الروسية منذ فترة طويلة.

الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر :

يتميز البحر الأحمر بموقع جيوبوليتيكي فريد يضفي نوعاً من التعقيد على العلاقات الدولية والإقليمية، فهو يقع عند نقطة التقاء قارات ثلاث (إفريقيا من الغرب وآسيا من الشرق وأوروبا من الشمال)، ويمكن تشبيهه بجسر طواف يصل الشرق بالغرب، وهو أيضاً يربط بحر العرب والمحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط بواسطة مضيق باب المندب في الجنوب وقناة السويس في الشمال، وبذلك يصبح همزة وصل استراتيجية لكثير من الطرق المائية. وكان البحر الأحمر معروفاً في التاريخ باسم بحر القلزم وشهرته بالبحر الأحمر تعود إلى لون الطحالب التي تنبت وتنتشر على سواحلها، إضافة إلى أن هنالك اعتقاداً سائداً كان يعزو سبب التسمية إلى كثرة الشعب المرجانية التي تعطيه هذا اللون. كذلك كان يعرف بالبحر الجنوبي وفق رأي المؤرخ اليوناني «هيرودوت» لتمييزه عن البحر المتوسط الذي كان يعرف بالبحر الشمالي، كما أن بعض الجغرافيين أطلقوا عليه بحر العرب لأنه يشاطئ شرقاً وغرباً شعوباً في أغلبيتها عربية حيث تمتلك السعودية أطول الشواطئ عليه بطول يصل إلى ألفين وأربعمائة كيلومتر تقريباً تليها مصر بحوالي ألف وتسعمائة واحد وأربعين كيلومتراً تقريباً، ثم إرتريا والسودان واليمن وجيبوتي، وأما الأردن وفلسطين شواطئها قصيرة نسبياً⁽¹⁾.

تبلغ مساحة البحر الأحمر حوالي 438 ألف كيلومتر مربع، ويمتد على طول يزيد عن ألفي كيلومتر وعرض ثلاثمائة كيلومتر، ويحتل موقعاً جغرافياً مميزاً يربط بين قارات العالم القديم والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي والخليج العربي وبالتالي يشكل أحد أهم الممرات المائية الرئيسية للملاحة والتجارة الدولية، حيث تمر به ما يزيد عن 16 ألف سفينة تجارية وسياحية وعسكرية سنوياً⁽²⁾. ويعتبر مضيق باب المندب هو نقطة الحصار في الجنوب، ومضائق تيران وجوبال هي نقاط الحصار من الشمال، حيث تنتشر الجزر والشعاب المرجانية التي تقسم مياه البحر إلى ممرات ملاحية صغيرة وضيقة تجعل الملاحة مخاطرة تحتاج إلى حسابات دقيقة، لتحقيق السلامة والمرور الهادئ، ودار الصراع دوماً حول نقاط التحكم هذه سواء كان صراعاً دولياً أو محلياً واكتسبت مناطق عديدة على البحر الأحمر مميزات جيوبوليتيكية في خريطة الصراع الدولي والمنافسة الحادة القائمة في الوقت الراهن بين القوى العظمى، وكذلك على مستوى الصراع الإقليمي خاصة بين العرب وإسرائيل من ناحية وبين العرب وإثيوبيا التي تتحالف مع الغرب أومع الشرق السوفيتي من ناحية أخرى.

ويجدر هنا رصد ملاحظتين أساسيتين (3) :

- يعتبر البحر الأحمر بحراً طويلاً الساحل الأمر الذي يترجم جيوبوليتيكيّاً بالقول بأن السواحل الطويلة لها قدرة طاغية على التحكم في مياه البحر وعلى الملاحة فيها، لذلك الدول المشاطئة للبحر تؤدي دوراً أساسياً في لعبة الصراع الدائرة حوله وبالتالي تتحكم في هذا الشريان المائي المهم.

- امتلاء البحر الأحمر بالجزر المنتثرة شمالاً وجنوباً والتي يرقى بعضها إلى أهمية استراتيجية تعادل أهمية نقاط الحصار والتحكم الاستراتيجي السابقة الذكر.

والبحر الأحمر جزء من منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة التي كانت مهد الرسالات السماوية، وهو أيضاً يقع في نطاق جوار آسيا الجنوبية والمحيط الهندي والقرن الإفريقي والبحر الأبيض المتوسط، وأهم من ذلك أنه يقع ما بين أكبر حقول النفط في العالم العربي وأكبر مستهلكي النفط في غرب أوروبا، وفي العام 1976 أنتجت حقول النفط في الخليج 21,489 مليون برميل بما يعادل 38% من نفط العالم، واستهلكت في السنة نفسها الأقطار الصناعية الغربية 33,110 مليون برميل (56.3%) من استهلاك النفط العالمي (4). ويقع البحر الأحمر في قلب قوس عدم الاستقرار، وهو القوس الذي حدده البروفيسور الأمريكي «بريجنسيكي» مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، وهو يضم الشرق الأوسط والقرن الإفريقي منطقة المحيط الهندي، كما يقع ضمن الإطار الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج الاستراتيجية، كما يمثل كذلك منصة للقفز نحو المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط، لذا سعت معظم الدول الكبرى للسيطرة على مضائقه ومناضده البحرية لتأمين مصالحها القومية الإدارية والأمنية. ويعتبر البحر الأحمر من أهم الطرق البحرية العالمية على أساس أنه يوفر لقوى إقليمية ودولية إمكانية الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي، لذلك الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في حد ذاتها تأتي من موقعه الجغرافي. وعلى الصعيد السياسي برزت أهمية البحر الأحمر بشدة إبان حرب 1973 حينما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحاة الإسرائيلية بالتعاون مع مصر، وبرزت أهميته كذلك إبان حرب الخليج الثانية في العام 1991⁽⁵⁾، ومن حينها أصبح البحر الأحمر قضية أمن حيوية تتنافس على ساحته الدول المطلة عليه، كما أصبح محوراً لتنافس هذه الدول حول بغية السيطرة والتأثير، كذلك حل التنافس بين الشرق والغرب محل المنافسة التقليدية التي كانت بين الإنجليز والعرب في البحر الأحمر، وإقليمياً، دخلت إثيوبيا حلبة التنافس مع حلفائها منذ استيلاء الماركسيين على الحكم في العام 1977.

وتكمن أهمية البحر الأحمر من الناحية العسكرية في أنه المدخل المفضي إلى المحيط الهندي عبر مضيق باب المندب الذي يتميز مع القرن الإفريقي بأهمية حيوية للقوتين العظميين في السابق باعتبار أنها تؤثر على وجود هذه القوى في المحيط الهندي وما يجاوره من مناطق. وظلت الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر تشكل عاملاً له قيمته في الربط بين الشعوب التي تعيش على شاطئيه والتي ظلت تتمتع بالمنافع المتبادلة فيما بينها خاصة في مجال التجارة، لذلك ظل البحر الأحمر يمثل عبر التاريخ المنفذ الرئيسي للشعوب المطلة عليه خاصة في ضوء الحقيقة القائلة إن معظم دول البحر الأحمر لا تملك منفذاً بحرياً سواه ماعدا المملكة العربية السعودية بسواحلها البالغة 300 ميل على الخليج العربي ومصر التي يبلغ طول سواحلها على المتوسط 538 ميل، أما الدول التي لا تملك منافذ بحرية أخرى فإنها تعتمد اعتماداً كلياً على البحر الأحمر⁽⁶⁾. ويقع البحر الأحمر في مركز الكتلة العربية سواء من الناحية الجغرافية أو القومية، إذ تشكل السواحل العربية من الناحية الجغرافية 90,2% من مجموع سواحلها، إلا أن السواحل العربية المترامية تجعل الأقطار العربية المعنية أشد حساسية لأي عامل يؤثر على ميزان القوى في البحر الأحمر الذي يرتبط بصورة حاسمة بالميزان الدولي، كما يمكن تهديد أمن هذه الأقطار حال فقدانها منافذها على هذا البحر أو في حال تعرضها لإغلاق المضائق المتحكمة به. ويعتبر

البحر الأحمر إحدى مناطق الأمن الرئيسية بالنسبة للعالم العربي نسبة لوقوعه في قلب العالم العربي، حيث تطل على مياهه سبع دول عربية تمثل سواحلها نحو 84,2% من الطول الإجمالي لسواحلها مما جعل البعض يذهب في وصفه على أساس أنه بحيرة عربية⁽⁷⁾. وقد برز الوعي الاستراتيجي العربي بأهمية البحر الأحمر مرتبطاً بالصراع العربي الإسرائيلي عندما احتلت إسرائيل قرية أم الرشراش والتي تحولت فيما بعد إلى ميناء إيلات، وبالرغم من ذلك فإنه لا توجد استراتيجية عربية واضحة المعالم ومحددة الأهداف تجاه التهديدات الإسرائيلية، وقد فشلت كل الجهود التي بذلت لوضع استراتيجية عربية موحدة في البحر الأحمر نسبة لتضارب المصالح العربية واختلاف الدول العربية في تحديد مفهوم للأمن القومي العربي، ويصبح في ضوء أهمية البحر الأحمر للأمن العربي، فإنه أمر ملح في الوقت الرهن ومستقبلياً أن تباشر الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر بصورة خاصة وسائر الدول العربية الأخرى في وضع استراتيجية من شأنها تعزيز وتأمين أمن هذا الطريق المائي الحيوي الذي يشكل في الدرجة الأولى جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل، وعلى الدول العربية القيام بعدد من التدابير والخطوات الضرورية المتمثلة في: مقاومة التدخل الأجنبي في المنطقة، والتعاون والتنسيق في السياسات بين الدول العربية وبينها وبين الدول غير العربية في المنطقة، الاتجاه نحو التنمية والتكامل الشامل للعالم العربي بحيث أن التعاون الإقليمي هو الوحيد الذي يمكن أن يبعد التنافس بين القوى العظمى في البحر الأحمر. وحسب رأي «أمين هويدي» أن تحقيق الأمن العربي لا يعني عدواناً على الدول غير العربية في البحر الأحمر بل أن أمن البحر الأحمر يتحقق بجهد مشترك بين الجميع⁽⁸⁾. ويتضح أن أهمية البحر الأحمر تنبع من مجموعة عدة عوامل متداخلة جغرافية وجيوبوليتيكية وسياسية واقتصادية، وكذلك مجموعة من الحقائق القديمة والمتغيرات الحديثة لكل منها أبعاد ودلالات، مما يجعله منطقة جذب واهتمام عالمي وإقليمي دائم. وأهم ما يميز البحر الأحمر في الوقت الراهن كونه ممراً مائياً تتجازه أهم سلعة استراتيجية وهي النفط، إلى جانب وجود المعادن الأخرى في باطنه مما يزيد من أهميته الجغرافية والقومية بالنسبة للدول المطلة عليه، حيث هنالك كميات مقدرة من المعادن يمكن أن تشكل مصدراً جديداً للصراع بين الدول العربية وغير العربية في المنطقة، ويمكن لكميات هذه المعادن أن تصلح للتصنيع مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد الخام والرصاص والكروم والزنك. ونتج عن هذه الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ما يلي⁽⁹⁾:

أولاً: أصبحت منطقة البحر الأحمر كثيرة التأثير بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية نسبة لتربطها واتصالها ولأهميتها الاستراتيجية والجيوبوليتيكية، على سبيل المثال ما يحدث في الشرق الأوسط ينعكس في الغالب على البحر الأحمر لذلك يعتبر معظم الباحثين أن البحر الأحمر إقليم فرعي للشرق الأوسط.

ثانياً: حماية المصالح والمكتسبات والسيطرة والنفوذ على منطقة البحر الأحمر كانت دوماً حاضرة في تاريخ البحر الأحمر القديم والحديث وإن تغيرت الدواعي والمبررات، ويعتبر هذا التدخل الخارجي سبباً في منع دول البحر الأحمر من فرص الاستقرار والنماء منذ زمن قديم لأنه يخدم مصالح تلك الدول ويكرس أهميتها.

ثالثاً: تآثر مسار وتاريخ البحر الأحمر بالأحداث الداخلية لدوله والخارجية للفاعلين الدوليين خاصة

في مسألة النزاعات الإقليمية وحروب الحدود والقرصنة البحرية والهجرة غير المشروعة وحروب الموارد، والتي كانت سبباً جاذباً للأطراف الخارجية.

رابعاً: بسبب التوترات الإقليمية والأوضاع غير المستقرة بشكل عام ستوجد حالة من التعقيد والتوتر المستمر وعدم الاستقرار بحيث لا يمكن لأي دولة من دول البحر أن تبقى بمنأى عن التأثير بتلك الأوضاع أو التفاعل معها.

خامساً: تزايد الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ستعكس على زيادة المصالح والأطماع ويترتب على ذلك حدوث الصراع بأشكاله المختلفة بين القوى الإقليمية والدولية ولا شك أن الأطراف المحلية ستدخل في تلك المواجهة.

سادساً: توفر أسباب عديدة لحدوث أزمات مستقبلاً في منطقة البحر الأحمر أو تأثيره بالأزمات في المناطق القريبة بفعل قوى إقليمية أو دولية نتيجة لتعارض المصالح، مما ينعكس على الأمن البحري والذي يتمثل في تهديد تدفق التجارة البحرية والأمن الإقليمي للدول المشاطئة له.

وبما أن البحر الأحمر يمثل أهمية كبرى للأمن العالمي، حيث يتميز بموقعه كممر مائي يربط بين العديد من قارات العالم وهو بذلك يقتصر الوقت والمسافات والتكلفة المالية مما يجعله يتمتع بالميزات الاستراتيجية الآتية⁽¹⁰⁾ :

1. يعتبر البحر الأحمر قناة وصل بين البحار والمحيطات المفتوحة، وبالتالي تزيد أهميته الاستراتيجية سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية أو الأمنية.
2. البحر الأحمر هو الطريق الرئيسي الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي وإيران إلى الأسواق العالمية في أوروبا.
3. هو أحد الممرات الرئيسية للملاحة والتجارة الدولية بين أوروبا وآسيا، حيث تقدر نسبة السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر سنوياً ما يقارب من عشرين ألف سفينة.
4. له أهمية كبرى للأمن العربي سواء على المستوى القومي أو القطري للدول العربية المطلة عليه، وكذلك للأمن العالمي والدول الأوروبية.
5. تقع ثروات قاع البحر الأحمر وباطنه في نطاق، الاقتصادية الخالصة للدول المطلة عليه، إذ لا يزيد عرض البحر الأحمر عن 402 كم، لذلك من حق هذه الدول أن تكون لها السيادة الدائمة على الموارد البيولوجية والمعدنية في البحر.

وفي الوقت الراهن سعت دول إفريقية وعربية مشاطئه على ساحل البحر الأحمر الشرقي والغربي إلى تحقيق أهمية إنشاء كيان يضم هذه الدول وهي المملكة السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن، بهدف التنسيق والتعاون بينها ودراسة السبل الكفيلة بتحقيق ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والبيئية، وجاء ذلك امتداداً للاجتماع التشاوري لوزراء خارجية هذه الدول في القاهرة في ديسمبر 2018، حيث يسعى هذا الكيان (أرسقا) الذي تقوده المملكة السعودية والذي تم

الإعلان عنه بصورة رسمية في العاصمة السعودية الرياض في يناير 2020 لتحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي مواجهة التهديدات الإيرانية في البحر الأحمر (11).، وتبعب أهمية مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن ليس فقط من كونه يشكل محاولة جادة لضمان حرية الملاحة وحركتها في البحر الأحمر وتعزيز التعاون بين أعضائه في العديد من المجالات»، وإنما أيضاً من الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية للبحر الأحمر وخليج عدن باعتبارهما من أهم الممرات الدولية على مستوى ضمان أمن الطاقة والاقتصاد العالمي»، وبالتالي يمكن القول أن هذا التجمع الإقليمي الجديد يشكل أهمية كبرى ليس فقط لأعضائه وإنما لكل العالم.

الوجود الروسي في البحر الأحمر.. خلفية تاريخية :

خلفت روسيا الاتحادية الاتحاد السوفيتي الذي انهار في مطلع التسعينيات وتفكك إلى عدد من الدول في أعقاب نهاية الحرب الباردة ونهاية القطبية الثنائية، فمن ناحية تاريخية وجود روسيا في البحر الأحمر كان هو امتداد للوجود السوفيتي إبان فترة القطبية الثانية، ومن ثم أصبحت الآن محاولات للوجود الروسي في الوقت الراهن على البحر الأحمر بعد أن خلفت الاتحاد السوفيتي بعد تفككه في العام 1991. وكان الاتحاد السوفيتي السابق يسعى منذ الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق مصالح كونه في منطقة الشرق الأوسط، وتمثلت رغبة السوفيت في الحصول على حقوق المرور خلال الطرق البحرية في المنطقة، كما أرادوا تحدي الوجود الغربي في الشرق الأوسط، لكل هذه الأسباب اتبع الاتحاد السوفيتي السابق سياسات مناظرة تصارعت مع سياسات الولايات المتحدة ومع معظم سياسات البلدان الغربية. ويرجع اهتمام السوفيت بموانئ المياه الدافئة على البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي إلى أيام القيصر بطرس الأكبر (1682-1725)، فكتب في وصيته المنشورة بحث خليفته على التحرك جنوباً إلى البسفور والخليج العربي والهند معلناً أن من يسيطر على تلك المناطق يحكم العالم (12). وهكذا عمل الروس ومنهم زعماء السوفيت الذين حكموا بعد ثورة 1917 الشيوعية على مواصلة الامتداد جنوباً، وقد أوضحت كتابات الاميرال «سيرغي غورشكوف»، مدى حاجة السوفيت إلى تسهيلات البحر الأحمر في الخمسينيات والستينيات خاصة بعد إدخال الولايات المتحدة الغواصات النووية إلى المنطقة.

كان البحر الأحمر وما حوله أحد الاهتمامات الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي السابق لمواجهة النفوذ الأمريكي في العالم الثالث وأعالي البحار، لذلك كان الاتحاد السوفيتي يلجأ إلى إقامة تحالفات وصدقات مع دول العالم الثالث لتفويت الفرصة على الولايات المتحدة الأمريكية وعدم ترك المجال لها وحدها، لذلك كان العالم العربي وإفريقيا مجالاً للتنافس بين القوتين العظميين منذ اندلاع الحرب الباردة بنهاية الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من أن الاتحاد السوفيتي السابق كان قد تخلى عن مبدأ حتمية الحرب بين الشرق والغرب متبنياً سياسة التعايش السلمي الذي ينبذ اندلاع حرب شاملة مباشرة بين القوتين العظميين، لكنه استعاض عن ذلك باستراتيجية مواجهة التغلغل الأمريكي في العالم الثالث وأعالي البحار. وبدأ الاتحاد السوفيتي التغلغل في منطقة البحر الأحمر بعد أن وطد مركزه في الشرق الأوسط والبحر المتوسط من خلال الصراع العربي - الإسرائيلي، وكانت الاستراتيجية السوفيتية في البحر الأحمر تتمثل في دعم نظم الحكم الثورية التي تتصدى للسياسات الغربية وتحجيم النفوذ الأمريكي في البحر الأحمر، لذلك عمل الاتحاد السوفيتي السابق

على استقطاب حلفاء له في هذه المناطق حيث استطاعت السياسة السوفيتية استقطاب العديد من الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والسياسات الغربية مما أعطى الاتحاد السوفيتي السابق مكانة بات من الصعب على الدول الغربية تجاهلها، خاصة أن الدول التي كان يدعمها الاتحاد السوفيتي أصبحت دولاً ذات دور فعال في سياسات العالم العربي وإفريقيا. وقد عمد الاتحاد السوفيتي إلى التغلغل في البحر الأحمر عن طريق مصر في منتصف الخمسينيات، وقد أبرم السوفيت في 1955 معاهدة صداقة مع إمام اليمن ثم وقعوا بعد ذلك اتفاقيات عسكرية واقتصادية، وبعد ثورة اليمن الشمالي زاد السوفيت من معوناتهم المالية إلى اليمن الشمالي وكذلك تدريب الجيش اليمني على يد مستشارين سوفيت، وعرض السوفيت أيضاً توسيع ميناء الحديدة وبناء طرق ومطارات هناك، وعندما نشب صراع مسلح بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي ساند السوفيت اليمن الجنوبي واستغلوا التوتر الإقليمي لتدعيم نفوهم في المنطقة. وعندما نال اليمن الجنوبي استقلاله في نوفمبر 1967 بمسمى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، عملت على تعميق التزامها تجاه السياسات الموالية للصين ومن بعدها الاتحاد السوفيتي، ثم طورت علاقات قوية مع موسكو خاصة في يونيو 1978 عندما حوكم الرئيس سالم ربيع علي وأعدم وحل محله عبد الفتاح إسماعيل، وقد قام الرئيس اليمني الجنوبي، والزعماء السوفيت بتوقيع معاهدة صداقة وتعاون مدتها خمسة وعشرين عاماً تدعو إلى تعاون وطيد بين الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وقد مثلت المعاهدة مع اليمن الجنوبي مكسباً استراتيجياً ضخماً بالنسبة للاتحاد السوفيتي حققه بالقرب من مياه المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر شريان المواصلات البحرية والنفطية⁽¹³⁾. ومنذ العام 1977 كسب الاتحاد السوفيتي حليفاً آخر جنوب البحر الأحمر إلى جانب اليمن الجنوبي وهو النظام الماركسي في إثيوبيا في محاولة من الاتحاد السوفيتي لتوسع نفوذه في منطقة البحر الأحمر عن طريق دول القرن الإفريقي، فقد استعان نظام منقسو هايلي مريام الذي وصل للحكم في العام 1974 بالاتحاد السوفيتي وكوبا في نزاعه مع الصومال والثورة الإترية، وهي مساعدات ضمنت لإثيوبيا قوة عسكرية متفوقة لا يستهان بها حققت بها النصر على الصومال عام 1978 وتمكنت كذلك من فرض سيطرتها على معظم أنحاء إرتريا⁽¹⁴⁾. وقد حاول السوفيت تسوية الصراع الصومالي - الإثيوبي بتقديم فكرة انضمام البلدين إلى اتحاد فيدرالي ماركسي مقترح وموالٍ للسوفيت بحيث يضم أيضاً اليمن الجنوبي ثم لاحقاً جيبوتي، وقد وافق منقسو على التحالف السوفيتي المقترح بغية تشكيل جبهة معادية للاستعمار في البحر الأحمر، مع مواجهة كتلة الأقطار العربية المساندة لحركة تحرير إرتريا بوصفها العدو الخارجي الرئيس للنظام الماركسي، بيد أن الرئيس الصومالي محمد سياد بري رفض الاتحاد المقترح برغم إلحاح «نيكولاى بودغورني» رئيس مجلس السوفيت الأعلى. وكان هنالك نفوذ سوفي في السودان قد بدأ منذ العام 1968 عندما باع السوفيت أسلحة إلى حكومة محمد أحمد المحجوب، ثم تدعيم هذا النفوذ بعد نجاح جعفر نميري في قيادة ثورة 25 مايو 1969، وقد جاءت محاولة الانقلاب الموالية للشيوعية في عام 1971 ضد نميري كضربة ساحقة قضت على مكانة السوفيت في السودان عمل بعدها الرئيس نميري على طرد السوفيت من السودان وإبعاد عدد من المستشارين العسكريين والدبلوماسيين من الخرطوم، وطرح الادعاءات في تلك الفترة بان الاتحاد السوفيتي كان وراء محاولات الإطاحة بنميري في عامي 1971 و 1976 بوصفها الأسباب الرئيسية لتحول السودان إلى التحالف السعودي - المصري المناهض

للسوفيت والذي كان قائماً في ذلك الوقت، الأمر الذي دمر لاحقاً الوجود السوفيتي في البحر الأحمر، (15). وتغطي المصالح السوفيتية في البحر الأحمر الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية والثقافية، ومنذ أزمة الصواريخ في كوبا تحرك السوفيت ليصبحوا قوة بحرية دولية قوية في كل بحار العالم، وينظر إلى مصالح موسكو في البحر الأحمر ضمن إطار الحفاظ على وجود الاتحاد السوفيتي بصفته قوى عظمى مع تقليص وجود سائر القوى الرئيسية الأخرى وإزالتها لا سيما الولايات المتحدة سواء في البحر الأحمر أو المناطق المجاورة له. وتمثلت الأهداف العامة للسياسة الخارجية السوفيتية وقتها في منطقة البحر الأحمر وما حوله بما يلي (16) :

أولاً - السيطرة وفرض النفوذ السوفيتي على الخطوط البحرية من خلال البحر الأحمر، لتتاح فرصة الوجود والتأثير للقوات السوفيتية أينما أمكن ذلك.

ثانياً - تقويض المصالح الأمريكية والغربية وتقليلها في البحر الأحمر وما حوله.

ثالثاً - زيادة مستوى عتماد «الدول الثورية» المطلية على البحر الأحمر وما حوله على الاتحاد السوفيتي السابق.

رابعاً - محاولة احتواء دول القرن الإفريقي إضافة إلى اليمن الجنوبي وإدخالها في حلف واتحاد يدور في فلك الاتحاد السوفيتي وبذلك تتم له السيطرة على باب المندب.

خامساً - التوسع في عقد اتفاقيات الدفاع المشترك، والحصول على التسهيلات الجوية والبحرية مع زيادة الوجود العسكري السوفيتي في دول المنطقة.

سادساً - الاحتفاظ بمعدات عسكرية مخزونة وقوات جوية متمركزة في قواعد جوية في بعض دول المنطقة، يعمل عليها طيارون روس أو من ألمانيا الشرقية، بما يمكن الاتحاد السوفيتي من سرعة التحرك في المنطقة. ويتضح أن التورط السوفيتي - الأمريكي في البحر الأحمر في السابق انطلق من المصالح الإقليمية والعالمية لكل منهما، ولتوسيع نفوذهما في المنطقة استغلا الصراعات الإقليمية فيها واستخدام الصراع العربي - الإسرائيلي في الجزء الشمالي من منطقة البحر الأحمر بغية التأثير على منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر، وكذلك الصراع القائم في الجزء الجنوبي بين إثيوبيا والصومال، واليمن الشمالي واليمن الجنوبي. وبالرغم من أن الاستراتيجية السوفيتية السابقة في البحر الأحمر والقرن الإفريقي كانت باهظة النفقات نظراً إلى حجم الموارد المادية والعسكرية التي خص بها الاتحاد السوفيتي النزاع في القرن الإفريقي، فإن نجاح هذه الاستراتيجية في البحر الأحمر يعد تعويضاً عن حجم هذه الخسائر والنفقات بعد أن استعانت بعض الدول المطلية على البحر الأحمر سواء كانت عربية أو إفريقية بالاتحاد السوفيتي باعتباره مناصراً لحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي التخلص من الاستعمار الاستيطاني والفرقة العنصرية، جسدت إلى حد كبير النجاح الباهر لهذه الاستراتيجية على منطقة البحر الأحمر. وقد تغيرت الاستراتيجية السوفيتية بعد استلام الرئيس غورباتشوف للسلطة في مارس 1985، وقل التنافس والصراع بين القوتين العظميين في البحر الأحمر بسبب دعم سياسة الوفاق.

المصالح الاستراتيجية الروسية في البحر الأحمر :

تعتبر مسألة الحصول على قواعد ومنافذ في المياه الدافئة مطلباً حيوياً في السياسة الخارجية الروسية، ويأتي ذلك تأميناً للمصالح الروسية وأهدافها المنتشرة في جميع أنحاء العالم، بالرغم من أن روسيا في الوقت الراهن لا تستطيع أن تلعب في ميدان الصراع العالمي الدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفيتي سابقاً. وترتبط المساعي الروسية بشأن توجهه نحو البحر الأحمر بجملة المصالح الرئيسية للروس في منطقة القرن الإفريقي بصورة عامة، والتي تتمثل في (17) :

- المشاركة في احتواء خطر الجماعات والحركات الإرهابية بما لا يهدد مصالحها في المنطقة وبما يصعب من انتقال العناصر الجهادية إلى قلب الدولة الروسية أو مناطق النفوذ الخاصة بها.
- استعادة النفوذ الروسي في المنطقة وإيجاد موطئ قدم لها في منطقة البحر الأحمر في ظل اشتداد التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة، والرغبة الروسية في مزاحمة القوى الدولية لا سيما الولايات المتحدة.
- تستغل روسيا وجودها في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر كقاعدة للانطلاق نحو توسيع نفوذها في مناطق أخرى في قارة أفريقيا باعتبار أن المنطقة هي بوابة العبور إلى وسط وجنوب القارة الإفريقية.
- المساهمة في تأمين الملاحة البحرية في البحر الأحمر، والمشاركة في حماية مضيق باب المندب، فضلاً عن القرب من الأزمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.
- تعزيز التعاون والتفاعل السياسي مع دول حوض البحر الأحمر والتطابق في المحافل الدولية بخصوص الملفات التي تهم الجانب الروسي.
- استغلال ما ينعم به البحر الأحمر من موارد طبيعية وكثير من المعادن.
- استغلال استمرار الصراعات في منطقة القرن الإفريقي بفتح أسواق جديدة لبيع السلاح الروسي بما يمنحها النفوذ فضلاً عن المكاسب الاقتصادية.

ويلاحظ في الوقت الراهن في خضم التنافس الدولي لإنشاء قواعد عسكرية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر بروز ظاهرة «العسكرة» الآخذة في التزايد عبر الإقليم، حيث تأخذ هذه العسكرة أشكالاً مختلفة منها التدخل المباشر أو التعاون العسكري أو مبيعات الأسلحة مع دول المنطقة، فالصين وفرنسا والولايات المتحدة لديها قواعد في جيبوتي التي تقع على مقربة من مضيق باب المندب، مما دفع روسيا في محاولة لإقامة القواعد العسكرية في البحر الأحمر لتعزيز نفوذها، حيث سعت روسيا لإقامة قاعدة عسكرية في إرتريا ومحاولات لإقامة قاعدة في السودان منذ أيام نظام الرئيس السابق عمر البشير. وفي الوقت الراهن يوجد اختلاف كبير بين الباحثين حول مسألة وجود سياسة روسية تجاه القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ومرد هذا الاختلاف يرجع إلى غياب المعطيات الملموسة حول أسس السياسة الروسية تجاه المنطقة لا سيما في الوثائق الرسمية، ففي حين يذهب محللون إلى أن بعض تلك التحركات الروسية في المنطقة لا ترقى إلى مستوى سياسة متماسكة وإن كانت تعد مؤشرات لنفوذ أكبر لروسيا في المستقبل. يذهب آخرون إلى وجود

سياسة روسية تجاه منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ولكن من الواضح أن روسيا العائدة بقوة تدخل منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في ظل صراع مع القوة الكبرى الأخرى حيث إمكانات اقتصادية واعدة، لا سيما في مجال الطاقة، إلى جانب احتفاظ روسيا بارث من العلاقات التاريخية مع دول منطقة القرن الإفريقي شهدت ذروتها إبان حقبة الاتحاد السوفيتي السابق عندما كانت منطقة القرن الإفريقي تمثل مكانة مهمة في السياسات السوفيتية تجاه إفريقيا. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الوجود الروسي في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر لا يعزز نفوذها بوصفها قوة دولية مؤثرة لمواجهة منافسيها، بل سيكون ذلك مدعاة لمد نفوذها إلى منطقة الخليج العربي لا سيما مع تراجع القوة الأمريكية وتراجع أهمية الشرق الأوسط لديها، وما يروج من تحليلات من احتمالات انسحاب أمريكي متوقع من الشرق الأوسط إلى مناطق أكثر أهمية من الناحية الجيوستراتيجية بالنسبة للمصالح والأمن القومي الأمريكي، فضلاً عن الخلافات بين دول الخليج والإدارة الأمريكية إزاء موضوع احتواء إيران. ويمكن تلخيص المحددات التي تحكم التحركات الروسية لتنفيذ استراتيجيتها في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في الوقت الراهن والمستقبل القريب فيما يلي (18):

التدخل العسكري: ويقصد بالتدخل العسكري هنا معناه المباشر بقدر ما يعني به هنا هيمنة نمط التفاعلات القائمة على العلاقات العسكرية في السياسة الخارجية لبعض الدول ومنها روسيا، وفي هذا السياق ذكر مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الروسي «كونوفالوف» أنه من الصعب نفي الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، ومع وجود قاعدة روسية في طرطوس السورية سيكون وجود نظيراتها مهماً ومغرياً جداً على البحر الأحمر حيث تجرى دراسة اقتراح إقامة قواعد في السودان والصومال تحت عدسة مكبرة والمقارنة بين الإيجابيات والسلبيات (19). ويتضح في ظل حالة الفوضى التي يمر بها النظام الدولي والتطورات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط يبدو أن نمط سياسة إنشاء قواعد عسكرية روسية بالخارج لا سيما في المناطق الحيوية من أهم دوافع التحركات الروسية لملء هذا الفراغ، ومن المؤشرات على ذلك ما رشح مؤخراً من اتجاه روسيا إلى تأسيس قاعدة عسكرية لها في جمهورية أرض الصومال (20).

التدخل الإنساني: تستخدم روسيا مثلها مثل القوى الدولية الأخرى التي تنطلق من مبادئ حفظ السلم والأمن الدوليين التدخل الإنساني في مواجهة الأزمات والكوارث جزءاً من الدبلوماسية، كما أنها تسهم بشكل فعال في تقديم الخدمات الإنسانية إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الإفريقية لا سيما في قطاع الطيران، لذلك فإن مسوغات التدخل الإنساني ترزخ تحت وطأة الحروب والنزاعات والصراعات المسلحة، وأن الأزمات الإنسانية والكوارث تسوغ في بعض الأحيان سياسات النفوذ والمصالح لبعض الدول الكبرى ومنها روسيا نفسها. وحيث إن المبرر الإنساني يعد من العوامل التي تستند إليها الدول الكبرى لتبرير وجودها وسياساتها في بعض المناطق، فإن وجود روسيا في منطقة القرن الإفريقي وسواحل البحر الأحمر ضمن عوامل عديدة يستند إلى مسوغات المهام الإنسانية التي تقوم بها في أكثر من منطقة في العالم، وبالتالي فإن الدور الإنساني لروسيا يحتاج إلى الحضور في المناطق الحيوية لا سيما المنافذ والممرات المائية كالبحر الأحمر.

السعي للنفوذ الدولي: وجود روسيا بقوة في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر يجعلها في حاجة إلى الحفاظ على المنظومة البديلة كمجموعة «البريكس» بصفتها قوة اقتصادية صاعدة في الاقتصاد الدولي في وجه المنظومة التي يهيمن عليها الغرب، ومن ثم ضمان استدامة صعودها بوصفها قوة عالمية على المدى البعيد وكذلك تقوية حلفائها.

وفي الواقع أهمية المنطقة بالنسبة لروسيا في أنها تسعى كذلك للحصول على الموارد الطبيعية لاستدامة صعودها كقوة دولية، والبحث عن أسواق جديدة لصادراتها، وتأمين طريق انسياب صادراتها، فضلاً عن ضمان أمن الطاقة لها مستقبلاً.

دبلوماسية الفيتو: استناداً إلى السلوك التصويتي لروسيا في مجلس الأمن الدولي، وطبيعة الأنظمة السياسية القائمة في منطقة القرن الإفريقي وكذلك التحولات الإقليمية والتنافس على القرن الإفريقي، يمكن التنبؤ بتطور التأثير الروسي في قضايا هذه المنطقة مستقبلاً، لأن روسيا الاتحادية يعرف عنها بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن - الإفراط في استخدام حق النقض (الفيتو) لمصلحة حلفائها، وهي الميزة التي تجعلها ذات أهمية بالنسبة لبعض دول منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر خاصة تلك الخاضعة لعقوبات دولية، أو التي تحتاج لبعض أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي في مواجهة النفوذ الأمريكي. وإلى وقت قريب اقتصر التعاطي الروسي مع أزمات المنطقة على الحد الأدنى، حيث لم تسع موسكو إلى أداء أدوار أكبر مكثفية في بعض الأحيان بالفرج على تدخلات الدول الأخرى خاصة الدول الغربية، ومع ذلك حرصت روسيا على التعاطي مع تلك الأزمات بحسب أهميتها لمصالحها وركزت على التمسك بالحد الأدنى من الانخراط السياسي في تلك الأزمات، ونجد أنها نشطت في الاهتمام ببعض الملفات في سياق المواجهة بينها وبين الدول الغربية على سبيل المثال في علاقاتها مع السودان، وفي إطار تحركاتها تجاه الأزمة الليبية، وجنوب السودان. وقد اتجه السودان إبان فترة حكم البشير إلى مواجهة العقوبات الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة منذ العام 1993 نحو تعزيز علاقاته مع روسيا سعياً وراء الدعم الروسي في مواجهة الضغوط الغربية، وقد تعززت علاقات البلدين متخذة أشكال التعاون كافة، وبالنسبة لروسيا فالعلاقات القوية مع السودان تحقق لها أكثر من هدف حيث تستطيع النفاذ عبره إلى إفريقيا خاصة منطقة القرن الإفريقي والانخراط من خلال تلك العلاقات في ملفات تجعلها في موضع اشتباك أو مساومة دبلوماسية مع منافسيها.

دواعي استعادة الدور الروسي في منطقة البحر الأحمر في الوقت الراهن:

يعتبر التنافس الإقليمي والدولي في السيطرة على البحر الأحمر وعلى الموانئ المطلة عليه والتحكم في حرية البحرية هو المهدد الأكبر في ظل التدافع المحموم وفرض النفوذ الذي يشهده البحر الأحمر في الوقت الراهن، وهناك أهداف معلنة لهذا التنافس تتمثل في حماية حرية الملاحة ومكافحة القرصنة وإيجاد قواعد لتنفيذ عمليات ومهمات عسكرية إضافة إلى حماية مصالح الدول. أما الأهداف غير المعلنة لذلك التنافس تتمثل في (21):

- السيطرة على الثروات والموارد والأسواق في المنطقة.
- السيطرة على المنطقة الاستراتيجية المضطربة.
- التدخل في الشؤون الداخلية والتأثير على مواقف تلك الدول.
- فرض الهيمنة العسكرية والأمنية.
- ومن أهم المخاطر المحتملة لهذا التنافس على البحر الأحمر ما يلي :
- حدوث مواجهات عسكرية وحروب بين دوله بدعم أطراف خارجية.
- عسكرة المنطقة والتواجد العسكري الكثيف يكون قابلاً للانفجار في أي وقت مما يجعل البحر الأحمر مسرحاً للعمليات العسكرية مما يشكل نتائج كارثية.
- الأزمات وزراعة الألغام البحرية بهدف التأثير في حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر.
- التعرض للمنشآت البحرية وكذلك القطع البحرية من سفن وناقلات نبط لتصفية الحسابات بين أطراف لديها تدخلات في المنطقة.
- الجريمة المنظمة وأعمال القرصنة للقيام بأعمال عداوية أو استخباراتية للتأثير على الأمن والاستقرار الداخلي لدول البحر الأحمر.

حاولت روسيا منذ بداية الألفية الجديدة وتولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة إلى استعادة دورها ونفوذها السياسي كقوة كبرى في النظام الدولي تمتلك العديد من المصالح في جميع أنحاء العالم، ومن بين تلك المناطق الشرق الأوسط والقرن الإفريقي والتي تمتلك استراتيجية في النظام الجيوسياسي الدولي برزت بواره بشكل مكثف خلال العقد الماضي. ومنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي تتمتع بديناميكية تجعلها ضمن أهم المناطق الاستراتيجية في العالم كونها تتطل على ممرات مائية مهمة فضلاً عن احتوائها على العديد من الموارد مما جعلها محط أنظار العالم لا سيما الدول الكبرى. وفي ظل غموض السياسة الأمريكية على منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر بعد صعود ترامب إلى السلطة، دفع ذلك بعض المحللين إلى تبني الرأي القائل بتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الأحمر بسبب انشغالها بتسارع الأحداث في الشرق الأوسط وتعقيداتها، وهو ما يمنح روسيا التي تعتبر عنصراً أساسياً في خارطة النفوذ الشرق أوسطية فرصة قوية، للاندفاع نحو البحر الأحمر والقرن الإفريقي بهدف تحقيق وتعزيز مصالحها في المنطقة. وتهدف السياسات الحالية لروسيا إلى إعادة تأسيس عالم متعدد القطبية كوسيلة لاستعادة النفوذ الروسي على الصعيد الدولي كلاعب رئيس على المسرح العالمي تحت غطاء التعاون الاقتصادي والتجاري، ومن ثم تتطلع روسيا إلى القرن الإفريقي والبحر الأحمر بهدف التخفيف من وطأة الضغوط الدولية ويدفعها في ذلك عدد من الدوافع (22) :

دوافع سياسية :

تسعى روسيا إلى تجديد علاقاتها مع دول المنطقة وإحداث اختراق مهم وتعزيز تأثيرها السياسي لكي تتمكن من مواكبة الولايات المتحدة والصين والقوى الأخرى فيها والبحث عن حلفاء جدد في المنطقة لمواجهة النفوذ الأمريكي، كما ترغب روسيا في التعاون مع دول إقليمية مهيمنة وصاعدة في المنطقة مثل

إثيوبيا بهدف توطيد نفوذها في المنطقة وفتح آفاق تعاون جديدة مع باقي المنطقة. وفي هذا السياق قامت إرتريا بتقديم الدعم لروسيا في أزمة ضمها لإقليم القرم من أوكرانيا وكذلك جورجيا، وهو ما اعتبرته روسيا نصراً دبلوماسياً ولو رمزياً في الأمم المتحدة.

دوافع اقتصادية :

تمتلك المنطقة إمكانات اقتصادية هائلة في ظل وفرة الموارد الطبيعية والمواد الخام والغاز والنفط بخلاف الموقع الاستراتيجي، وترغب روسيا في السيطرة على النفط والغاز من أجل دعم نفوذها السياسي والاقتصادي الدولي، وهو ما يعد الجانب الأكثر استراتيجية بالنسبة للأجندة الروسية في القارة الإفريقية بصورة عامة ومنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي بصورة أكثر خصوصية بحكم قربه من النفط الخليجي، وتحكمه في مضيق باب المندب الممر المائي الأهم استراتيجياً في المنطقة.

إضافة إلى ذلك رغبة روسيا في إنشاء أسواق جديدة لبيع السلاح في المنطقة، كونها تعتبر ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لمؤشر SIPRI 2016، وهو ما يدفعها إلى استغلال حق النقض في التصويت ضد فرض حظر الأسلحة على دول القارة الإفريقية ومنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر بصورة أكثر خصوصية بما يتيح لها توريد السلاح للأطراف المتصارعة.

دوافع أمنية وعسكرية :

تتمثل في تأمين التجارة الدولية عبر خط الملاحة البحرية في البحر الأحمر من قناة السويس إلى خليج عدن، بما يسمح لها بوجود قوى في المنطقة، في إطار سياق إقليمي ودولي مضطرب تشهده منطقة البحر الأحمر الإقليمية، إضافة إلى إمكانية إجراء روسيا تدريبات عسكرية وبحرية مشتركة في خليج عدن تضم بعض دول المنطقة.

كما تمثل مواجهة الإرهاب إحدى الدوافع المهمة للروس في ظل اعتماد روسيا لسياسة مواجهة الإرهاب في بيئاته الحاضنة له وتجفيف منابعه والقضاء على العناصر الإرهابية خوفاً من انتقالهم إلى مناطق النفوذ الروسي والداخل الروسي مما يشكل تهديداً للأمن القومي الروسي.

كذلك تسعى روسيا إلى إقامة قواعد عسكرية روسية في المنطقة، حيث يأتي ذلك في إطار محاولات روسيا بناء أسطول لها في البحر الأحمر لاستعراض قدرتها العسكرية في المنطقة، وتشير بعض التقارير إلى استمرار المباحثات بشأن بناء منشأة جوية وبحرية متعددة الاستخدامات في مدينة «زيلا» المتاخمة لجيبوتي في أرض الصومال على بعد أميال عن القاعدة الأمريكية في جيبوتي في مقابل اعتراف روسيا باستقلال الإقليم، كما عرض السودان أيام حكومة الرئيس المخلوع عمر البشير إقامة قاعدة عسكرية روسية في البحر الأحمر حيث جاء تبرير ذلك في تصريحات الرئيس السابق لوكالة الأنباء الروسية العامة «ريا نوفوستي» بوجود مؤامرة أمريكية لتقسيم السودان إلى خمس دويلات(23).

دوافع استراتيجية:

تبرز في الالتفاف على الضغط الدولي على روسيا، والتهديد بفرض عقوبات عليها بعد تورطها في أزمة القرم في أوكرانيا وعدم تطابق المصالح الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في الأزمة السورية، الأمر الذي دفعها إلى فتح مجال جيوسياسي جديد لها في القارة الإفريقية لا سيما منطقة البحر الأحمر

والقرن الإفريقي، وهي فرصة مؤاتية من أجل تحفيف العزلة الروسية وضمّان المزيد من الدعم لها في المحافل الدولية إضافة إلى تعزيز حضورها في المنطقة في إطار تأكيدها على وضعيتها كقوة كبرى في النظام الدولي. وفي إطار فرض روسيا لسياستها التي تقوم على تأمين مصالحها الاستراتيجية وبصورة خاصة في البحر الأحمر باعتبار ان المملكة السعودية لها أكبر ساحل على البحر الأحمر ودولة لها وزنها الإقليمي في المنطقة، استشعرت كل من موسكو والرياض لزوم تمتين العلاقات الثنائية بايلاء الاهتمام إلى الأرضية المشتركة بينهما، وذلك أيضاً على خلفية تنامي الدور الإقليمي للدولتين في ظل عالم متغير تشوبه الفوضى، وقد أسهمت بعض المتغيرات المهمة في دفع العلاقات الروسية السعودية صوب هذا الاتجاه، فبعد الفراغ الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد 2011 أتاح ذلك لروسيا المجال بشكل أكبر في تعزيز الدور الذي تلعبه بالمنطقة وأصبحت الرياض تنظر لروسيا كشريك دولي جديد يلعب دوراً إقليمياً ودولياً فاعلاً. وقد عكست الزيارة التاريخية للعاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز إلى روسيا في عام 2017 أهمية كبرى باعتباره أول ملك سعودي يزور روسيا الاتحادية، وقد ساعدت هذه الزيارة على تحقيق مستوى جديد في تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير التعاون المشترك وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة حيث تم توقيع نحو عشرين اتفاقاً للتعاون في شتى المجالات أهمها ميثاق للتعاون طويل الأمد في إطار اتفاق أوبك، حيث ذكر الرئيس بوتين أن التبادل التجاري بين روسيا والمملكة ارتفع بمعدل 15% خلال عام 2018 وتجاوز سقف التبادل التجاري مليون دولار وزاد بنسبة 38% في يونيو 2019 (24). وقد أزالته هذه العلاقات ومعها المصالح الاستراتيجية السعودية - الروسية عوائق النجاح أمام علاقاتهما فتعمل الدولتان بشكل وثيق في مجال الأمن لمكافحة التطرف والإرهاب وتسعى كلاهما للتسوية السلمية للنزاع في سوريا على أساس بيان جنيف باعتبار أن أمن منطقة الشرق الأوسط له تأثير قوي على منطقة البحر الأحمر الإقليمية (25). ويأتي موقع اليمن الاستراتيجي على مضيق باب المندب مصدراً للرؤية الروسية تجاه المنطقة في الوقت الراهن، وهناك محددات تجعل من روسيا عنصراً فاعلاً في اليمن في المستقبل القريب تتمثل في أن اليمن عنصر لا غني عنه في طموحات الكرملين المتنامية في جميع أنحاء منطقة الساحل عبر البحر الأحمر، وعودتها إلى جزيرة سوقطرة ستكون مقرونة بإمكانية إنشاء قاعدة بحرية منفصلة في السودان تم الحديث عنها سابقاً وهو ما يعزز الوجود الروسي في منطقة البحر الأحمر بأكملها. إضافة إلى أن اليمن كانت إحدى الأولويات الرئيسية لموسكو في منطقة الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة، وأعدت روسيا في منتصف 2019 رؤيتها للأمن الجماعي في منطقة الخليج العربي إذ تعتبر اليمن يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في خطة روسيا لتحقيق الأمن الجماعي في المنطقة. كما أن معظم الدول الكبرى تمتلك قواعد عسكرية قرب مضيق باب المندب لذلك تأتي محاولات روسيا في تحقيق التعاون الثنائي مع اليمن باعتبارها منطقة استراتيجية يمكن من خلالها السيطرة على قاعدة عسكرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب (26). وعملت الاستراتيجية الروسية في اليمن بالاعتراف بالحكومة الشرعية التي يقودها عبد ربه منصور هادي على إثرها عين الرئيس هادي أول سفير لليمن في روسيا في يوليو 2018، وكان قرار مجلس الأمن رقم (2216) أول اختبار لنوايا روسيا وحث نص القرار الحوثيين على الانسحاب من جميع المناطق التي تم الاستيلاء عليها وإعادة تأكيد سلطة الرئيس هادي الشرعية في اليمن، وربطت روسيا علاقات جيدة بين طرفي النزاع في اليمن سعياً منها لابقاف الحرب وفتحت علاقات مع المجلس الانتقالي في الجنوب لكسب

تواجد لها هناك. وفي إطار سعي روسيا للتغلغل في منطقة البحر الأحمر تحرص على توسيع دائرة علاقاتها مع دول المنطقة بهدف خلق المزيد من الحلفاء والشركاء الاستراتيجيين من خلال المضي في تعزيز العلاقات السياسية الدبلوماسية لأكثر هذه الدول تأثيراً في المنطقة، ويمثل قطاع الطاقة مدخلاً مهماً لروسيا يفتح المجال أمام شراكة قوية بينها وبين إثيوبيا ومن ثم إعادة الارتباط بين موسكو وأديس أبابا بحيث تصحح الأخيرة هي بوابة روسيا إلى منطقة البحر الأحمر بهدف إيجاد موطن قدم في المنطقة، ويأتي احتلال إثيوبيا لمكانة متميزة في الاستراتيجية الروسية لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية وأمنية، كما تعتبر العاصمة الإثيوبية واحدة من أبرز المحطات المهمة التي يقصدها المسؤولون الروس خلال جولاتهم الإفريقية حيث زار وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» أديس أبابا في مارس 2018 ووقع عدة اتفاقيات بهدف إنشاء مناطق اقتصادية واستكشاف الفرص المتاحة للحصول على الموارد الطبيعية وتعزيز التعاون العسكري والتقني (27).

أيضاً تمثل أسمة مدخلاً مهماً لموسكو، حيث تطورت العلاقات الثنائية في الوقت الراهن وأصبح هناك تطابق لمواقف البلدين حول القضايا الإقليمية والدولية، وعززت روسيا علاقاتها مع إرتريا ليس على المستوى السياسي والاقتصادي فحسب بل بناء قدرات إرتريا العسكرية وإنشاء أسطول روسي على البحر الأحمر لحماية مصالحها وإجراء تدريبات بحرية مشتركة. كذلك برزت محاولات روسية لتحاشي فرض حظر السلاح على إرتريا بسبب الادعاءات والاتهامات الدولية بدعم إرتريا لحركة الشباب المجاهدين الصومالية، فضلاً عن دعوة روسيا لرفع العقوبات الدولية ضد إرتريا من قبل مجلس الأمن الدولي. وترى روسيا في الصومال مورداً مهماً لعدد من الموارد الطبيعية غير المستغلة مثل النفط والغاز واليورانيوم، وترغب الصومال في توطيد العلاقات لحاجتها إلى شريك استراتيجي يساهم في إعادة بناء الدولة الصومالية في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي يسود البلاد منذ الإطاحة بنظام سياد بري في التسعينيات، فضلاً عن أن مقديشو ترغب في الاستفادة من الخبرة العسكرية الروسية في محاربة الإرهاب والحركات المسلحة. وفي الواقع ترى روسيا في الصومال نقطة انطلاق مهمة لها في محاربة الإرهاب خاصة تنظيم داعش في المنطقة مما يعزز الدور الروسي في تحقيق الأمن الإقليمي في المنطقة، وتذهب السياسة الروسية إلى دراسة إمكانية إقامة قاعدة عسكرية روسية في الصومال تحديداً في إقليم صوماليلاند لتكون قريبة من خليج عدن ومضيق باب المندب. وتتمتع روسيا بعلاقات سياسية واقتصادية متميزة مع السودان، وكانت داعماً رئيساً للسودان في المجال العسكري من خلال تعزيزها لقدرات السودان العسكرية في إطار توسيع النظام السوداني السابق دائرة علاقاته في النظام الدولي. وقامت الخرطوم وقتها بفتح المجال أمام مزيد من الشراكة أمام الاستثمارات الروسية، وتم توقيع عقود استثمارية وصفت بأنها الكبرى في مجال التعدين مع شركة سيبيريا الروسية تهدف إلى استخراج الذهب من البحر الأحمر وولاية نهر النيل، كما دعت الخرطوم إلى تطوير الشراكات مع روسيا في مجال الطاقة النووية السلمية وكذلك تطوير الصناعات النفطية. وفي الوقت الراهن هنالك موجة من التوجس لدى الدوائر الغربية من المساعي الروسية للعودة إلى منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر لعدة أسباب تتمثل أبرزها في (28) :

- التخوف من تكتل روسي صيني في المنطقة وما يمكن أن يترتب عليه من إقامة شراكة بين روسيا والصين على حساب المصالح الغربية في المنطقة، بحيث يكفل بعضهما البعض في إطار اتفاقيات ثنائية وهو ما برزت بعض بوادره في عرض الصين على روسيا

السماح لحاملة الطائرات الروسية Admiral Kuznetsov بالهبوط في القاعدة الصينية ميناء جيبوتي بعد فشل التوصل إلى اتفاق مشترك بين الروس وجيبوتي بشأن إنشاء قاعدة عسكرية روسية على أرضها.

- يمكن للروس استغلال بعض القوى الإقليمية المتمركزة في المنطقة كبوابة لتوطيد وتطوير علاقاتها مع بعض دول المنطقة مثل تركيا التي تتواجد بشكل جيد في دول مثل الصومال وجيبوتي وإثيوبيا.

هنالك تحديات عدة تواجه الوجود الروسي في منطقة البحر الأحمر بصفة خاصة والشرق الأوسط بصورة أعم، بعضها ينبع من رؤية روسيا لدورها دولياً وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية للدور الروسي باعتباره مهدداً لسياستها ومعرقلاً لمصالحها، وهو ما يتم توضيحه في النقاط الآتية :

التحديات الداخلية: تواجه روسيا حزمة من التحديات على المستوى المحلي في سبيل تمدد دورها على الصعيد الخارجي تتمثل في، تزايد الأعباء المالية من التمددات الخارجية، الاستهداف المتعمد من التنظيمات الإرهابية.

التحديات الدولية: يعترض السلوك الروسي في الوجود والتمدد في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة في مقاومة واشنطن لادوار روسيا الإقليمية، وهناك مخاوف من قيام إدارة بايدن بصياغة خطة جديدة، تتمثل أهدافها في مواجهة الوجود الروسي في كل الشرق الأوسط بما في ذلك البحر الأحمر الذي يتمتع بأهمية استراتيجية كبرى في السياسة الخارجية الأمريكية.

خاتمة :

يعتبر التنافس الإقليمي والدولي في السيطرة على البحر الأحمر وعلى الموانئ المطلة عليه والتحكم في حرية البحرية هو المههد الأكبر في ظل التدافع المحموم وفرض النفوذ الذي يشهده البحر الأحمر في الوقت الراهن من قبل هذه الدول الكبرى، ويأتي التنافس بين القوى الخارجية في منطقة البحر الأحمر للحصول على موطن قدم لها في تلك المنطقة الحيوية لما تتمتع به من أهمية استراتيجية وجيوبوليتيكية. لذلك كان الهدف من الوجود الروسي في البحر الأحمر تأمين مصالحها عبر تحالفات جيوسياسية مع دول المنطقة بأن يكون لها أثر واضح في توجيه موازين القوى في المنطقة من جديد حتى تحول دون استثثار أطراف إقليمية أو دولية بالهيمنة على المنطقة نسبة لأهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية.

وعملت روسيا في سبيل تحقيق استراتيجيتها بالتواجد في منطقة البحر الأحمر على استخدام وسائل متنوعة تمثلت في : وسائل دبلوماسية حيث وظفت روسيا الوسيلة الدبلوماسية في تحقيق علاقات تعاونية مع دول المنطقة، وهناك وسائل اقتصادية حيث تعتبر روسيا أن الوسائل الاقتصادية هي أبرز وسائل تحقيق السياسة الخارجية وبالتالي وظفت روسيا هذه الوسائل لتحقيق أهدافها الاقتصادية في المنطقة.

النتائج :

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتمثل في :
أولاً: تسعى روسيا إلى عودة مكان تأثيرها السابق إبان حقبة الاتحاد السوفيتي بالقرب من

باب المنذب والبحر الأحمر وبالقرب من ممرات التجارة الدولية وخطوط نقل الطاقة الاستراتيجية، وتأتي هذه الاستراتيجية ضمن السياسة العامة الروسية لإعادة أحياء القوة الروسية مجدداً إلى الساحة الدولية كقوة عظمى لها وزنها الدولي والإقليمي بعد التغيرات الداخلية بوصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم منذ العام، 2000.

ثانياً: الوجود الروسي في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المنذب والقرن الإفريقي يأتي تماشياً مع السياسة الروسية التي تهدف التخفيف من وطأة الضغوط الدولية ويدفعها في ذلك عدد من الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاستراتيجية لتحقيق تلك السياسات.

ثالثاً: تعتبر مسألة الحصول على قواعد ومنافذ في المياه الدافئة مطلباً حيويّاً في السياسة الخارجية الروسية، ويأتي ذلك تأميناً للمصالح الروسية وأهدافها المنتشرة في جميع أنحاء العالم، وكان ذلك دافعاً لأن يتم بسط النفوذ الروسي على منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المنذب.

رابعاً: حرصت روسيا على التواجد في البحر الأحمر عن طريق التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول المشاطئة للبحر الأحمر وكذلك التواجد العسكري في المنطقة من خلال شركات أمنية وعسكرية مع دول المنطقة.

خامساً: بالرغم من المساعي الروسية للتواجد في منطقة البحر الأحمر إلا أن هنالك تحديات تواجه روسيا في سبيل تحقيق عودة دورها من جديد، تتمثل في تحديات داخلية أبرزها زيادة الأعباء المالية بسبب التمدد الخارجي، وهنالك تحديات دولية أهمها أن وجود روسيا في المنطقة يتعارض مع المصالح الأمريكية مما يستدعي مقاومة واشنطن للوجود الروسي في منطقة البحر الأحمر.

التوصيات :

توصي الدراسة بالآتي :

1. تقليل خطر التنافس الدولي على منطقة البحر الأحمر وذلك بالتنسيق بين الدول المشاطئة على البحر الأحمر لتحقيق الأمن والاستقرار عبر بروتوكول أممي يتطلب وجود إستراتيجية بحرية محددة المعالم.
2. ضرورة وجود فاعل إقليمي نشط من داخل دول المنطقة يقلل من تأثير الفاعلين الدوليين على منطقة البحر الأحمر.
3. تشجيع التعاون بين دول منطقة البحر الأحمر بهدف إنشاء تحالف إقليمي يمثل نواة لبداية تشكيل تكامل إقليمي في المنطقة على المدى القريب.
4. المساهمة الفاعلة لمركز دراسات وبحوث البحر الأحمر عبر تكثيف البحوث والدراسات فيما يتعلق بالجوانب الاستراتيجية والأمنية والسياسية للاستفادة منها في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة.

المصادر والمراجع :

- (1) أحمد علو، البحر الأحمر صراع على طرق الموارد بين مضيقيين، مجلة الجيش العدد 310، أبريل 2011، على الموقع www.lebarmy.gov.lb.
- (2) جمال عبد الرحمن رستم، التنافس الإقليمي والدولي على البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المشاطئة، المركز العربي للبحوث والدراسات، يناير 2020، على الموقع www.acrseg.org.
- (3) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة (49)، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 1982، ص 59.
- (4) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 1989، ص 33.
- (5) الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، أكتوبر 2008، الجزيرة للدراسات على الموقع www.aljazeera.net.
- (6) محمود توفيق محمود، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، السياسة الدولية، العدد 57، يوليو، 1997 ص 32.
- (7) سامي عبد العزيز العثمان، أمن البحر الأحمر، الاسكندرية : دار الكتب المصرية، 2016، ص 19.
- (8) أمين هويدي، تصور مقترح لتحقيق الأمن العربي في البحر الأحمر، مجلة المستقبل العربي، العدد 13 السنة الثانية، مارس 1980، ص 100.
- (9) جمال عبد الرحمن رستم، مصدر سابق.
- (10) سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال خليج عدن وأمن البحر الأحمر- دراسة في التداعيات الإقليمية والدولية، رسالة لنيل درجة الماجستير في السياسة، كلية الدراسات العليا الأفريقية، جامعة القاهرة، يوليو 2010.
- (11) صحيفة عكاظ 13 ديسمبر 2018 على الموقع www.okaz.com.
- (12) Geoffrey Godsell ,Kremlins push south May Fulfill Centuries Old Aim, Christian science Monitor,(31 December 1979)p.1- نقلاً عن عبد الله عبد المحسن -
- (13) عبد الله عبد المحسن، مصدر سابق، ص 144.
- (14) سامي عبد العزيز العثمان، مصدر سابق، ص 171.
- (15) عبد الله عبد المحسن، مصدر سابق، ص 147.
- (16) سامي العثمان، مصدر سابق، ص 172.
- (17) أحمد عسكري، التوجه الروسي نحو القرن الأفريقي والدوافع والتداعيات، أفاق أفريقية، نوفمبر 2018 على الموقع www.qiraatafrican.com.
- (18) مستقبل التحركات الروسية في أفريقيا - القرن الأفريقي نموذجاً، دورية رؤية تركية، العدد الثاني- السنة السابعة، يونيو 2018، على الموقع www.rouyaturkiyyah.com.

- (19) إيجابيات وسلبيات الوجود الروسي في السودان، موقع روسيا اليوم، نوفمبر 2017، على الموقع www.arabic.rt.com
- (20) وهي جمهورية أعلنت استقلالها عن بريطانيا عام 1960، وتم الاعتراف بها من قبل أكثر من 34 دولة في الأمم المتحدة، ولكن الشعب كان يريد تأسيس بلد لكل المتحدثين باللغة الصومالية ابتداء من جيبوتي حتى إقليم NDF في كينيا، وبدأ ذلك بالاتحاد مع الصومال، وبعد 18 عاماً من الوحدة قامت الحرب الأهلية وبعد استيلاء الحركة الوطنية SNM وهزيمتها بها رسمياً.
- (21) جمال رستم، مصدر سابق.
- (22) أحمد عسكر، مصدر سابق.
- (23) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14243، نوفمبر 2017.
- (24) السعودية وروسيا 20 إتفاقية ترسم مستقبل العلاقات الاقتصادية، أكتوبر 2019، العين الاخبارية على الموقع www.al-aim.com.
- (25) قاعدة الاستقرار في عالم مضطرب مستقبل العلاقات السعودية - الروسية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، أكتوبر 2019، على الموقع www.almesbar.net.
- (26) عودة روسيا إلى اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، مارس 2020، على الموقع www.abaadstudies.org.
- (27) Abdi Latif Dahir, Russia is the latest world power eyeing the Horn of Africa, QuartzAfrica, September 3, 2018, in www.goo.gl.com.
- (28) أحمد عسكر، مصدر سابق.

المراجع:

- الكتب :

- (1) جمال عبد الرحمن رستم، التنافس الإقليمي والدولي على البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المشاطئة، القاهرة : المركز العربي للبحوث والدراسات، يناير 2020.
- (2) سامي عبد العزيز العثمان، أمن البحر الأحمر، الإسكندرية : دار الكتب المصرية ، 2016.
- (3) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة (49)، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 1982.
- (4) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 1989.

الدوريات :

- (1) أحمد علو، البحر الأحمر صراع على طرق الموارد بين مضيقيين، مجلة الجيش العدد 310، أبريل 2011.
- (2) أحمد عسكري، التوجه الروسي نحو القرن الأفريقي الدوافع والتداعيات، أفاق أفريقية، نوفمبر 2018
- (3) مستقبل التحركات الروسية في أفريقيا - القرن الأفريقي نموذجاً، دورية رؤية تركية، العدد الثاني- السنة السابعة، يونيو 2018.
- (4) أمين هويدي، تصور مقترح لتحقيق الأمن العربي في البحر الأحمر، مجلة المستقبل العربي، العدد 13 السنة الثانية، مارس 1980.
- (5) محمود توفيق محمود، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، السياسة الدولية، العدد 57، يوليو ، 1997.
- (6) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14243، نوفمبر 2017.
- (7) صحيفة عكاظ 13 ديسمبر 2018.

بحوث غير منشورة :

- (1) سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال خليج عدن وأمن البحر الأحمر- دراسة في التداعيات الإقليمية والدولية، رسالة لنيل درجة الماجستير في السياسة، كلية الدراسات العليا الأفريقية، جامعة القاهرة، يوليو 2010.

الشبكة العالمية للمعلومات :

- (1) إيجابيات وسلبيات الوجود الروسي في السودان، موقع روسيا اليوم، نوفمبر 2017، على الموقع www.arabic.rt.com
- (2) السعودية وروسيا 20 اتفاقية ترسم مستقبل العلاقات الاقتصادية، أكتوبر 2019، العين الاخبارية على الموقع www.al-aim.com.
- (3) قاعدة الاستقرار في عالم مضطرب مستقبل العلاقات السعودية - الروسية، مركز المسبار

- للداسات والبحوث، أكتوبر 2019، على الموقع www.almesbar.net.
- (4) عودة روسيا إلى اليمن، مركز أبعاد للداسات والبحوث، مارس 2020، على الموقع www.abaadstudies.org.
- (5) .AbdiLatifDahir, Russia is the latest world power eyeing the Horn of Africa, Quartz Africa, September 3, 2018, in www.goo.gl.com